

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

الملخص التنفيذي

يناير 2019

اهتم التقرير بقسمه الأول، حول التطورات الاقتصادية المحلية، بعدد من التطورات. حيث أشار إلى ما ورد في بيان صندوق النقد الدولي حول المادة الرابعة لعام 2018، دولة الكويت، والصادر في 28 يناير 2019. حيث تطرق لانتعاش السوق النفطي للعام المذكور، وانعكاس ذلك الإيجابي على فائض الحساب الجاري (13.2% من الناتج عام 2018 مقارنة بنحو 6% عام 2017). وكذلك تحسّن فائض الموازنة 2018/2017 (8% من الناتج. علماً بأن الصندوق يحتسب عوائد الاستثمار ضمن الإيرادات العامة). كما ثمن السياسة النقدية القائمة على المحافظة على أسعار فائدة مرتفعة بالدينار الكويتي مقارنة بالإيداعات الدولارية (رغم ارتفاع هذه الأسعار على الودائع الأخيرة دولياً)، بهدف ضمان مدخرات إضافية للانتماء الممنوح للقطاع الخاص المحلي. كما ثمن المستوى المنخفض للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، وارتفاع نوعية الأصول، واتجاه السوق العقاري للتحسن. مع توقع الصندوق لارتفاع معدل النمو غير النفطي ليصل إلى (3.5%) عام 2020، في حالة استمرار تنفيذ المشروعات الاستثمارية، ضمن شروط أخرى.

إلا أن البيان يشير، أيضاً، إلى أن استمرار الانفاق المالي الحالي، يحتاج إلى مزيد من إجراءات الضبط المالي، خاصة وأن هناك استمراراً في السحب من الاحتياطي لتمويل العجز بالموازنة. أما على مستوى المخاطر فإنها تتجسد، بشكل رئيسي، في احتمال انخفاض أسعار النفط، ونتائج الحرب التجارية (في حالة عدم الاتفاق بين الولايات المتحدة والصين أساساً) على معدلات النمو العالمي، ومن ثم الطلب على النفط. كما أن أي تأخير في تنفيذ العديد من الإصلاحات المالية، والهيكلية، قد يساهم في رفع تكلفة التمويل مستقبلاً.

أما في مجال السياسات المقترحة، فقد أكد البيان على أهمية ترشيد الإنفاق، ضمن السياسة المالية، كأولوية (رغم أهمية تعبئة الإيرادات غير النفطية). وذلك بسبب ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي/

الناتج المحلي الإجمالي، أثناء فترة الرواج النفطي، واستمرارها، وأهمية ترشيد نظم التحويلات، وتحسين نظم المشتريات، وتحديد المنح للقطاعات ذات الأولوية، وترشيد الإنفاق الاستثماري. وأهمية مضاعفة الجهد لتوسيع مساهمة الإيرادات غير النفطية. كما أشارت السياسات إلى إصلاحات أعمق لضمان مدخرات ملائمة للأجيال القادمة بهدف غلق الفجوة المقدرة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والتي يقدرها الصندوق عام 2024 بنحو (13.5%)، مع حاجة للمحافظة على المصدّات المالية السائلة. واقترح الصندوق، في ظل المعطيات السائدة، ترشيد الأجور العامة (التي تمثل 18% من الناتج المحلي الإجمالي)، والتدرج في ترشيد الطاقة والتحويلات، وتوسيع مظلة ضريبة الأرباح، ورفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وتعزيز الحوكمة المالية، ووضع سقف للإنفاق العام، وذلك ضمن ميزانية متوسطة الأجل (تربط السياسة المالية بالتطورات الاقتصادية الكلية).

وأيد الصندوق جهود الدولة في تقوية الأطر المؤسسية للأسواق الرأسمالية، واستمرار سياسة سعر الصرف الحالية، وأهمية دعم الإدارة المركزية للإحصاء في مجال بناء القدرات وتوفير البيانات. وثمّن الصندوق جهود ضمان مرونة الجهاز المصرفي، وجهود البنك المركزي الإشرافية. كما أشار لأهمية القطاع الخاص كمستوعب للعمالة، ومصدر رئيسي للنمو والتنويع، وفي ظل إطار تنافسي، مع دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالشكل الذي تؤدي معه هذه الجهات إلى خلق معدل نمو مستدام.

كما أشارت التطورات المحلية لتقلبات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني. بالإضافة إلى سلوك عدد من متغيرات السياسة النقدية خلال شهر نوفمبر بالمقارنة مع أكتوبر 2018. حيث شهدت التغيرات النسبية انخفاضاً، ودرجات متفاوتة، في حالات العرض النقدي، وودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية، والتسهيلات الائتمانية، والائتمان الممنوح للمؤسسات غير المصرفية، والقروض الشخصية، مع الارتفاع النسبي لكل من الودائع بالعملة الأجنبية لدى البنوك المحلية، وودائع لأجل لدى البنك المركزي، وإجمالي موجودات البنك المركزي، واستقرار أدونات الخزينة.

في حين شهد سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر يناير 2019، ارتفاعاً (بالقيمة) المتداولة متركزا في قطاع التكنولوجيا، ثم الخدمات المالية، ثم القطاع الصناعي، والعقارات، والاتصالات. وتركز (كمية) التداول في البنوك ثم الخدمات المالية، ثم العقارات، والنفط والغاز. مع تركيز (الصفقات) في البنوك، ثم الخدمات المالية، والقطاع الصناعي، والاتصالات. مع تطور قيم مؤشرات السوق الثلاث (العام، الرئيسي، والأولي)، خلال شهر يناير 2019.

أما معدل التضخم فقد وصل، خلال شهر ديسمبر 2018، إلى (113.5) (2013 = 100)، مع ارتفاع، على أساس شهري وصل إلى (0.27%)، وعلى أساس سنوي وصل إلى (0.44%). وعند تطرق التقرير لل صعوبات النفطية، أشار إلى تطور أسعار سلّة أوبك، وإلى إنتاج دول المنظمة، دولة الكويت التي وصل إنتاجها، خلال شهر ديسمبر 2018، إلى (2.8) مليون برميل/يوم، وبارتفاع (29) ألف برميل/يوم عن الشهر السابق (حوالي 2.772 برميل/يوم). مع وصول سعر برميل النفط الكويتي المصدر إلى (57.10) دولار/ برميل خلال شهر ديسمبر الماضي، وبانخفاض عن السائد في الشهر السابق والبالغ (65.15) دولار/ برميل (بانخفاض 8.05 دولار للبرميل). كما تمت الإشارة إلى سياسة تخفيض الإنتاج، على مستوى أوبك، والتي بلغت حصة دولة الكويت، الطوعية، منها (85) ألف برميل/يوم، بدءاً من يناير 2019. بالإضافة إلى التطرق إلى آخر تقديرات الطلب والعرض العالمي على ومن النفط، ومعدلات النمو عالمياً وإقليمياً، اعتماداً على التقارير الشهرية لمنظمة أوبك، ووكالة الطاقة الدولية.

ثم انتقل التقرير، في قسمه الثاني، إلى التطورات الاقتصادية الخليجية. وهنا تمت الإشارة إلى تقرير الفقرة الرابعة لصندوق النقد الدولي الخاص بدولة الإمارات العربية. حيث بدأ اقتصاد الدولة بالتعافي، عام 2018، بعد فترة تراخي (2015 – 2016). ويتوقع بيان التقرير ارتفاع معدل النمو، خلال السنوات القليلة القادمة، وكذلك معدل الاستثمار، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وانتعاش الشراكة التجارية الخارجية، مع دفعة قوية في المجال السياحي بسبب "معرض اكسبو 2020". وبناءً على ذلك يتوقع ارتفاع معدل النمو غير النفطي عام 2019 إلى (3.9%)، وإلى

(4.2%) عام 2020، وبقاء معدل التضخم منخفض (رغم تطبيق ضريبة القيمة المضافة منذ بداية عام 2018). ورغم ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلا أن ملاءة النظام المصرفي لازالت آمنة. كما أعلنت الدولة خطة للتحفيز المالي للسنوات الثلاث القادمة، الأمر الذي سيساهم في تعزيز النمو. مع توقع أن يتحول عجز الموازنة إلى فائض عام 2019. وكذلك توقع أن يصل فائض الحساب الجاري إلى (8%) من الناتج عام 2019 في ظل ثبات الواردات، وتحسن الوضع النفطي.

واهتمت التطورات الاقتصادية الخليجية، أيضاً، بمؤشر أداء الاقتصاد في إمارة دبي. حيث انخفضت قيمة هذا المؤشر إلى (53.7) في ديسمبر 2018 بسبب تباطؤ معدل النمو، وضعف الطلبات الجديدة. وتعتبر هذه القيمة الأقل منذ الربع الأول من عام 2016. وشهد القطاع الخاص انخفاضاً في قيمة مؤشر الأداء، بسبب استمرار "الخصومات السعرية" الممنوحة من هذا القطاع للتعايش مع المنافسة الشديدة في الأسواق المحلية، وارتفاع التكاليف (الأمر الذي انعكس على ضغط فرص العمل بالإمارة عام 2018). كما أشار التقرير، في هذا القسم، إلى تطور سوق السندات في دول مجلس التعاون لعام 2018 حيث بلغت قيمة السندات غير المسددة بدول المجلس، بالدولار الأمريكي، عام 2018، حوالي (300) مليار، مقارنة مع (180) مليار عام 2014. وتمثل السندات التي سيحل أجلها قبل خمس سنوات حوالي (46%) من قيمة هذه السندات، والتي سيحل أجلها قبل عشر سنوات حوالي (77%)، وأن هناك حوالي (22%) من إجمالي قيمة هذه السندات على شكل صكوك.

وأخيراً تطرق التقرير، في قسمة الثالث حول التطورات الاقتصادية العالمية، إلى آخر تحديث لتقرير صندوق النقد حول آفاق الاقتصاد الدولي الصادر في يناير 2019. حيث تم تخفيض معدلات النمو للاقتصاد العالمي المقدرة لعام 2019 لتكون (3.5%) ولعام 2020 (3.6%)، بدلاً من (3.7%) لكلا العاميين، الواردة في تقرير أكتوبر 2018. وتعود هذه التخفيضات إلى الآثار السلبية المحتملة لرفع التعريفات الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية ودول أخرى، والانكماش في الاقتصاد التركي، واستحداث المعايير الجديدة لانبعاثات وقود السيارات في ألمانيا، والمخاوف

السيادية والمالية في إيطاليا، وإمكانية انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، وتباطؤ درجة النمو الصيني، والكوارث الطبيعية في اليابان.

كما تطرق القسم الثالث إلى آخر التطورات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي. فعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع نمو هذا الناتج، المعدّل موسمياً، بنحو (0.3%) في المجموعة الأوروبية، وبنحو (0.2%) في منطقة اليورو، وذلك في الربع الرابع من عام 2018. أما على مستوى معدل التضخم فيتوقع وصوله، خلال شهر يناير 2019، إلى (1.4%) في منطقة اليورو. في حين وصل معدل نمو البطالة، المعدّل موسمياً، في المجموعة الأوروبية، خلال ديسمبر 2018، إلى (6.6%)، وفي منطقة اليورو إلى (7.9%). مع انخفاض عدد العاطلين بالمقارنة الشهرية أو السنوية. وتركز أكبر معدل للبطالة في اليونان وإسبانيا، وأقل معدل بطالة في جمهورية الجيك، وألمانيا. علماً بأن تقريرنا لشهر يناير 2019 لم يتضمن التطورات الخاصة بالناتج، والتضخم، والبطالة للولايات المتحدة الأمريكية، لعدم نشر معلومات هذه المتغيرات في المواعيد المحددة سابقاً، بسبب التوقف الجزئي لعمل الإدارات الحكومية، مؤخراً.